« من يتابع حالة الامن في قطاع غزة يصل الى استنتاج مؤلم جدا . ان السؤال الذي لا بد من طرحه : من يحكم قطاع غزة حقا ؟ ان تدفق اليهود الى مستوطنات القطاع توقف منذ وقت طويل . حتى ان نساء عسقلان وبئر السبع تخلين عن الموجودات المتوفرة في اسواق غزة . ويمتنع المواطنون الاسرائيليون من الاقتراب من مدخل المدينة . واما اليهود الذين يواصلون السفر اليها فهم قوات الجيش الاسرائيلي وموظفو الحكم العسكري .

« ان فتح طريق يتجنب المرور في القطاع ساعد السيارات اليهودية على السفر دون الاضطرار لاستعمال طرق القطاع . لان غزة وبقية مدن القطاع بتصرف رماة القنابل ..

« ولايجاد تعاون اقتصادي بين العرب واليهود يقام قرب الخط الاخضر شمالي مدينة غزة .. مركز تجاري وصناعي لسكان القطاع . ومن المفروض ان يؤدي هذا التعاون الى توفير الامن للاسرائيليين الذين يحضرون الى المنطقة .

« منذ حرب الايام الستة يسيطر الجيش الاسرائيلي على مناطق يهودا وشمرون [المقصود الضفة] وغور البحر الميت وهضبة الجولان . ويزداد عدد اليهود الذين يزورون هذه المناطق كسياح وللقيام بأعمال تجارية وزراعية . أما قطاع غزة فانه « مغلق » أمام هؤلاء الاشخاص واصبح بمثابة منطقة « خارج النطاق » لان كل من يحرص على روحه يمتنع عن الاقتراب من مداخلها . »

الانعاش الاقتصادي

قلنا في مستهل الجزء الثاني من المقال ان الحكم العسكري في المناطق المحتلة اعتبر ان المهمة الاساسية العاجلة الثانية له في بداية الاحتلال [المهمة الاولى — التهدئة] هي تنشيط الاقتصاد وترتيب الاوضاع الادارية لتأمين احتياجات السكان المعاشية واستمرار تقديم الخدمات العامة . ان دافع الحكم العسكري لذلك له في الحقيقة وجهان: الوجه الاول نابع من كون الحكم العسكري هو السلطة الوحيدة الموجودة في المناطق والوجه الثاني نابع من اعتبارات امنية — سياسية ، ومرتبط بالمهمة الاولى . يقول غازيت في هذا الصدد : «ان المشكلة الكبرى التي تواجهنا هي اقامة « حاجز بين التعاطف السلبي مع الفدائيين والمشاركة الفعالة في أعمالهم .. ان العوامل الاقتصادية تلعب دورا كبيرا في حل هذه المشكلة»(٣٧).

وقد كان الاجراء الاول الحاسم الذي اتخذه الحكم العسكري بصدد تنشيط الاقتصاد في الضفة الغربية هو السماح بتصدير المنتوجات الزراعية الى الضفة الشرقية ، وبذلك امكن تصريف الفائض منها في الاسواق المعتادة لها في الاردن والبلدان العربية . ثم سمح فيما بعد باستيراد البضائع عبر الجسور المفتوحة ، بدءا بتلك التي كانت مطلوبة قبل حرب حزيران ووصلت للمخازن في الضفة الشرقية، ومن ثم كل البضائع التي تعتبر الجهة الشرقية مصدرها الطبيعي . ان سياسة «الجسور المفتوحة» ، كما تذكر مجلة **اسرائيل ايكونومست** [تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ — ص ٣٠٦] قد ساهمت « أكثر من أي اجراء اخر في حل المشكلة الاقتصادية ... واعادة الحياة في الضفة الى مجاريها الطبيعية » . ان المجال لا يتسع في هذه المقالة للتفصيل في سياسة «الجسور المفتوحة» كعامل من عوامل تنشيط الوضع الاقتصادي في الضفة ، ويكفي ان نذكر هنا ان الضفة قد صدرت للاردن والبلدان العربية في عام ١٩٦٨ منتوجات زراعية وبضائع بقيمة (٥١،٤) مليون ليرة اسرائيلية مقابل استيراد حجمه (١٧،٥) مليونا . وارتفع الرقم في عام ١٩٦٩ الى (٦٤،٤) مليون ليرة تصدير مقابل (٢٤،٥) مليون ليرة استيراد(٣٨).

اما الاجراء الثاني الحاسم ، وقد اتخذته الحكومة الاسرائيلية في عام ١٩٦٨، فقد كان السماح للعمال العرب من المناطق بالعمل في الاراضي المحتلة سابقا . ان دراسة الجدول المتعلق بعدد العاملين من الضفة الغربية في اسرائيل يظهر زيادة مطردة في عدد العاملين هناك . [الجدول على الصفحة التالية](٣٩).

ان الرقم يصل في اذار ١٩٧٠ الى (١٧،٩٦١) عاملا . وتذكر مجلة **اسرائيل ايكونومست** في عددها الصادر في اب — أيلول (اغسطس — سبتمبر) ١٩٧٠ (ص ١٨٧) ان احصاءات دائرة البحث في بنك اسرائيل تظهر بالنسبة لعام ١٩٦٩ زيادة في الانتاج القومي الاجمالي (GNP) للمناطق بنسبة مقدارها ٢٥٪ ، وتسجل ان عمال المناطق في العام المذكور كسبوا من عملهم في اسرائيل (٥١) مليون اسرائيلية تمثل ٣٠٪ من الزيادة المذكورة .

وقد ساهم السماح للعمال من المناطق بالعمل في اسرائيل ليس في امتصاص نسبة البطالة فحسب ، وانما في زيادة حجم القوة العاملة . ان الاحصاء